الأمم المتحدة

A/73/848

الجمعية العامة

Distr.: General
26 April 2019
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٩ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهـــــة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩ وجهتها، بصفتي الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية، إلى رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر المرفق)، إلى جانب وثيقة ذات صلة تتعلق بعملية اعتماد الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٩ من جدول الأعمال.

(*توقيع*) عبد الله ي. **المعلمي**
الممثل الدائم

070519 020519 19-06897 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

أود أن أوجه نظركم إلى تحفظاتنا بشأن الوثيقة الختامية للدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة، على النحو المبين في الضميمة.

وعلاوة على ذلك، نود أن نسترعي انتباهكم إلى الممارسات المجانبة للصواب التي نعتقد أنها اتبعت في إدارة الجلسة الختامية واعتماد الوثائق الختامية، على الرغم من التأكيدات التي أعرب عنها مرارا وفد بلدنا بأنه ليس في إمكانه الانضمام إلى توافق الآراء بسبب التحفظات الجدية التي أبداها بشأن مضمون الوثيقة.

ونلاحظ أن الممارسة المتمثلة في السعي إلى التوصل إلى توافق الآراء بأي ثمن وبأي شكل هي جزء من عملية أوسع نطاقا تحاول بواسطتها بعض البلدان أو مجموعات البلدان أن تفرض على بقية العالم منظومة القيم والآراء الخاصة بها، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية، دون إيلاء الاعتبار الواجب للحساسيات الثقافية أو الاجتماعية أو الدينية. وعملية الإكراه الثقافي هذه لا يمكن أن تفضي إلى إرساء قيم السلام والتسامح والتفاهم التي ينبغي أن نتطلع جميعا إلى تعزيزها. والسعي إلى تحقيق توافق الآراء أمر مستصوب وإيجابي، ونعتقد أننا حاولنا جاهدين التوصل إلى توافق الآراء هذا، ولكن فرض نصوص جديدة ومواقف مثيرة للجدل باعتبارها قاعدة جديدة متفقا عليها أمر لا يمكن قبوله.

وفي ضوء ما سبق، أود أن أقدم بكل احترام الطلبات التالية:

١ - تعميم نسخة من هذه الرسالة وضميمتها على جميع الدول الأعضاء. ولقد بادرنا بالفعل إلى إرسال نسخ من هذه الرسالة إلى الأمين العام وإلى رئيسة الجمعية العامة.

٢ - إضافة الضميمة التي تورد قائمة تحفظاتنا إلى الوثيقة الختامية وإدراجها في الوثيقة كجزء لا يتجزأ منها، حتى يتسنى التعبير عن رأينا وآراء عدد من الدول الأعضاء الأخرى التي لم تتح لها الفرصة للإعراب عنها بوضوح.

٣ - الإيعاز إلى مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بإجراء استعراض شامل للاختلالات الإجرائية التي وقعت، وتقديم التوصيات المناسبة من أجل تحسين أساليب عمل اللجان الفنية التابعة للمجلس، وذلك للإسهام في تفادي حالات مماثلة لتعطل العمل الدبلوماسي وحسن النظام.

(*توقيع*) عبد الله ي. **المعلمي**
الممثل الدائم

ضميمة

بيان وفد المملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة بشأن الجلسة الختامية للجنة وضع المرأة في دورتها الثالثة والستين

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة العربية السعودية ليست على استعداد للانضمام إلى توافق الآراء، بعد أن أمعنت النظر في الموضوع وبعد ما جرى من أخذ ورد خلال المناقشات. لقد عملنا ساعات طويلة لعدة أسابيع. وقبلنا حلولا توفيقية. غير أنه للأسف لم تبد جميع الوفود مرونة في المواقف. فالاتفاق المعروض علينا يتجاهل الخطوط الحمراء الهامة المعروفة لدى الجميع والمرسومة فيما يخص بلدي. وإننا نشعر بخيبة الأمل لأن الميسرة انتظرت لمدة طوية جدا قبل أن تسعى إلى بلورة توافق في الآراء بشأن جميع القضايا. وقد تم التقيد بجميع الخطوط الحمراء في النص حتى اليوم. وليس من الإنصاف السعي إلى حملنا على الموافقة على حلول توفيقية مفروضة تمت صياغتها على وجه السرعة.

ويشار على وجه التحديد إلى ما يلي:

- إشارات متعددة للحق في الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية
- الترويج للحقوق الجنسية والمسائل ذات الصلة التي لم تحظ أبدا بتوافق الآراء
- رفض اعتماد صيغة عن حقوق الوالدين
- رفض التسليم بأن الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية التي يقوم عليها المجتمع
- عدم مراعاة دور الأسرة في حماية المرأة والفتاة مراعاة كاملة
- الترويج للتثقيف الجنسي للأطفال، على الرغم من عدم صلته بالموضوع
- التركيز على مصطلحات غامضة من قبيل أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة
- عدم إدراج صيغة تتعلق بالسيادة الوطنية
- انعدام التوازن في معالجة مسألة العنف
- المسائل العامة المتعلقة بالشفافية، وعدم إتاحة الوقت الكافي للمسائل المثيرة للجدل

وفي هذا الصدد، نكرر أن المملكة العربية السعودية لا يمكنها أن تنضم إلى توافق الآراء وأن تقبل الاستنتاجات المتفق عليها للدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة.

وشكرا لكم.